

ثانيا: شروط التنفيذ العيني للالتزام¹ أن يكون التنفيذ العيني ممكناً: ، سواء رجعت الإستحالة إلى سبب أجنبي أو كانت بطلاً لم تعد هناك جدوى من المطالبة بالتنفيذ العيني، ورجع الدائن بالتعويض إذا كانت الإستحالة بطلاً المدين، أو انقضى الالتزام دون تعويض إذا رجعت الإستحالة إلى سبب أجنبي، أو صيرورة العمل الذي التزم به المدين مستحيلاً فليس للمدين أن يمتنع عن ذلك مقتصرًا وكان ممكناً على التقدم بتعويض، وكذلك إذا تقدم المدين بالتنفيذ العيني، ويكون في هذه الحالة ممكناً بطبيعة الحال، فليس للدائن أن يرفضه ويطلب التعويض مكانه، بل تبرأ ذمة المدين بالتنفيذ العيني الكامل، رضى به المدين أو رفض. وفي حالة مطالبة الدائن بالتنفيذ بمقابل ولم يعارض المدين على ذلك، ضمني بينهما على التنفيذ بمقابل. أو يكون فيه إرهاب ولكن العدول عنه يلحق بالدائن ضرراً جسيماً ما: ، ومع ذلك يعدل عنه المدين بإرادته وحده، ويقتصر على دفع على أن يتوافر لذلك شرطان: وإلرهاب ينطوي على معنى العنت الشديد، وال يكفي فيه مجرد العسر والكلفة وال ضيق، شأنه أن يلحق بالمدين خسارة جسيمة فادحة، وشرط الإرهاب هذا تطبيق من تطبيقات نظرية الضرورة (عقود الذعان، والظروف الطارئة ومواطن عديدة أخرى). يلحق الدائن من ج راء العدول عن التنفيذ العيني إلى التعويض ضرر جسيم، فال بـ أَل يكفي إذن أن يكون في التنفيذ العيني إرهاب للمدين، بل يجب أي ضاً أَل جسيم من جراء عدم التنفيذ العيني والقتصار على التعويض، والتوازن هنا مطلوب بين فإذا أمكن تفادي إرهاب المدين، ولو أَّما إذا كان التنفيذ العيني ال يترتب عليه إرهاب شديد للمدين، أو ترتب عليه هذا الإرهاب ا، وجب الرجوع إلى وذلك حتى ينال الدائن حقه كامال، مادام المدين ال يرهق من جراء ذلك، وإذا كان البد من إرهاب المدين أو تحميل الدائن ضرراً جسيماً ما، فألولى بالرعاية هو الدائن، ألَّنه إنما يُطالب بحقه من غير تعّسف.